أصدرها في 2016.. وكلف «كامكو إنفست» كوكيل مالي وسداد رئيسي لإدارة العملية

«برقان»: استرداد سندات دين مساندة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال بـ 100 مليون دينار

أعلن بنك برقان، ثاني أكبر بنك تقليدي في الكويت من حيث الأصول، عن نجاحه في ديسمبر الماضي بإدراج أوراق مالية رأسمالية ضمن الشريحة الثانية لرأس المال بقيمة 500 مليون دولار في أسواق الدين العالمية.

وتستحق السندات بعد 11 سنة من تاريخ إصدارها مع خيار الاسترداد بعد 6 سنوات من تاريخ إصدارها (6CN11)، وقد حصلت على تصنيف ـA من قبل وكالة فيتش، وتمتثل السندات للإطار التنظيمي لاتفاقية بازل 3 كما هو معتمد من قبل بنك الكويت المركزي.

وبعد نجاح الإصدار، أعلن البنك أمس أنه أصدر إشعارا بالاسترداد الكامل المبكر لأوراقها المالية الرأسمالية ضمن الشريحة الثانية لرأس المال البالغة 100 مليون دينار والتي تستحق في 9 مارس 2026 (سندات)، وفقا لشروط وأحكام إصدارها.

وتنص شروط وأحكام إصدار السندات على أنه يجوز لبرقان ممارسة خيار الاسترداد لاسترداد السندات بعد 5 سنوات من تاريخ إصدارها أو في أي تاريخ سداد للفائدة بعد ذلك بشرط استيفاء الشرط 4 (د) (خيار الاسترداد) من الشروط والأحكام المرفقة بالسندات كما هو موضح في نشرة اكتتاب السندات المؤرخة 9 مارس 2016.

وأصدر بنك الكويت المركزي موافقته الخطية المسبقة على ممارسة بنك برقان لخيار الاسترداد بتاريخ 28 أكتوبر 2020، واعتزم البنك ممارسة خيار الاسترداد لاسترداد السندات (بالكامل بقيمتها الاسمية، بالإضافة إلى الفوائد المتراكمة عليها) في التاريخ الذي يوافق انقضاء فترة 5 سنوات من تاريخ إصدار السندات أي في 9 مارس 2021 (تاريخ الاسترداد).

وأوضح البنك أنه تم تكليف شركة كامكو إنفست كوكيل مالي ووكيل سداد رئيسي للسندات، وستدير عملية استرداد السندات وتقدم المشورة بشأنها.

جدير بالذكر، أن بنك برقان حصل على تصنيف (+ A) من وكالة فيتش، و(A3) من موديز، و(+ BBB) من (S&P)، وهو مصدر منتظم في أسواق الدين العالمية، وقد تمت تسوية جميع إصدارات السندات السابقة للبنك بنجاح وفقا لبنود وشروط طرحها.

الأجهزة الرقابية ودورها التكاملي مع هيئة مكافحة الفساد «نزاهة»

- إنشاء هيئة مكافحة الفساد فرض واقعاً جديداً على الأجهزة الرقابية بالدولة
- ما قام به ديوان المحاسبة من تعاون مع هيئة مكافحة الفساد يجسد تماماً مقاصد المشرع من التعاون بين الأجهزة الرقابية

بقلم: بدر مشاري الحماد
نائب رئيس جهاز المراقبين الماليين بالوكالة (سابقاً)
baderalhammad.com

على الرغم من تتعدد الأجهزة الرقابية في الدولة باختلاف نوعية رقابتها، إلا أن تلك الأجهزة تجتمع على هدف رئيسي وهو حماية وصيانة الأموال العامة من المساس، سواء أكان ذلك متعلقا بالجانب المالي أو الإداري على حد سواء، لذلك يركز المشرع في قوانين إنشاء الأجهزة الرقابة المختلفة على التأكيد على أهمية دور تلك الأجهزة في الحفاظ على الأموال العامة متمثلة بموارد الدولة المختلفة.

فنجد في قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم 30 لسنة 1964 وتعديلاته أن الهدف الأساسي من إنشائه، وفقا لما جاء في نص المادة الثانية من القانون، هو تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة لصونها ومنع العبث بها، والتأكد من استخدامها الاستخدام الأمثل في الأغراض التي خصصت لها.

أما جهاز المراقبين الماليين المنشأ بموجب القانون رقم 23 لسنة 2015، فأكد المشرع أن مستهدفات القانون وفقا لما جاء بنص المادة الثامنة منه هي تحقيق رقابة مسبقة فعالة على الأداء المالي للدولة، وضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي العام، وتعزيز المصداقية والثقة بالإجراءات المالية.

وجاء القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، ليعزز الرقابة الإدارية من خلال وضع نظام لتعيين مراقبين لشؤون التوظف بالوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقة تابعين لديوان الخدمة المدنية.

من جانب آخر، وبناء على القانون رقم 47 لسنة 2006 بشأن الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدتها الجمعية العامة في أكتوبر 2003، تم إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم 2 لسنة 2016، حيث حدد المشرع أهداف الهيئة الرئيسية، وأهمها إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية، بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها، وحماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة، ومنع الواسطة والمحسوبية والذي اعتبرها المشرع من جرائم الفساد في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون.

كما تناول القانون مهام واختصاصات الهيئة بتلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها، وفي حال التأكد من أنها تشكل شبه جريمة تتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة، وكذلك أيضا طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة المتعلقة بها.

كما أن من السلطات الممنوحة للهيئة كما ورد في اللائحة التنفيذية طلب المعلومات والتقارير من الجهات المختصة بموضوع البلاغ والاطلاع على الملفات والعقود والوثائق ذات الصلة وضبطها، وإذا لزم الأمر يتم فحص وتدقيق المستندات والأدلة المرفقة بالبلاغات والشكاوى المقدمة للهيئة، ومراجعة تقارير الأجهزة الرقابية وأي تقارير أخرى تشير إلى وقائع فساد بالتنسيق معها، واتخاذ ما يلزم بشأنها.

ويتضح مما سبق ذكره مدى تطابق مستهدفات الأجهزة الرقابية وأهمية تكامل أدوارها، خاصة بعد إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، حيث فرض إنشاء الهيئة واقعا جديدا على الأجهزة الرقابة والذي لم يقتصر دورها فقط على رصد المخالفات وتضمينها تقاريرها السنوية، وإنما يمتد دورها إلى التنسيق مع هيئة مكافحة الفساد لتمكينها من القيام بدورها الذي رسمه لها قانون إنشائها ولائحتها التنفيذية.

فما قامت به الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وديوان المحاسبة مؤخرا من توقيع مذكرة تعاون مشترك من أجل تحقيق رقابة فعالة للحد من التعديات على المال العام، وتعزيز قدراتهما في مكافحة الفساد، نظرا لتشارك الأهداف فيما بينهما، وكذلك اتفاقهما على اتخاذ التدابير القانونية اللازمة لمكافحة الجرائم المنصوص عليها في المادة 22 من قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد ولائحته التنفيذية، وإعداد البرامج والخطط التأهيلية والتدريبية لكوادر الطرفين وتبادل حضور الدورات التدريبية وورش العمل التي يعقدها الطرفان في مجالات مكافحة الفساد وأعمال التدقيق المالي، إنما يأتي تأكيداً إلى ما ذهب إليه المشرع من تحديد الأغراض التي من أجلها أنشئت مثل تلك الأجهزة، ودورها التكاملي لتحقيق تلك الأغراض.

كما يأتي ذلك أيضا في سياق قرارات مجلس الوزراء الهادفة إلى تعزيز التعاون فيما بين الأجهزة الرقابية المختلفة بالدولة، وصولا إلى إنشاء منصة تجمع كل الأجهزة الرقابية، والتي أيضا أشارت إليها تلك القرارات.

ولعل ما قام به ديوان المحاسبة من إحالة 36 بلاغا وموضوعا للهيئة العامة لمكافحة الفساد، وكذلك ما أحالته الهيئة من موضوعات إلى ديوان المحاسبة والبالغ عددها 17 موضوعا، يجسد تماما مقاصد المشرع في هذا الشأن، والذي يؤكد أهمية فتح قنوات تواصل بين الأجهزة الرقابية لتحقيق الأهداف المشتركة والمصلحة العامة.

لذا، نأمل أن نرى مثل هذا التعاون فيما بين الأجهزة الرقابية الأخرى كجهاز المراقبين الماليين وديوان الخدمة المدنية ممثلا بقطاع شؤون التوظف من جهة، والهيئة العامة لمكافحة الفساد من خلال إبلاغ الهيئة بالموضوعات التي تأتي في سياق الفساد المالي والإداري.

فمن غير المعقول أن يكون هناك تعاون بدرجة عالية فيما بين جهاز يتبع السلطة التشريعية ممثلا بديوان المحاسبة وجهاز يتبع السلطة التنفيذية ممثلا بالهيئة العامة لمكافحة الفساد، ولا نرى مثل درجة هذا التعاون فيما بين الأجهزة الرقابية ضمن السلطة التنفيذية خاصة في ظل قرارات مجلس الوزراء في هذا الشأن!

.. ويُطلق عرضاً لعملائه على جهاز «IPAD 8»

يقدم بنك برقان لحاملي بطاقاته الائتمانية ومسبقة الدفع عرضا حصريا مميزا كل شهر من خلال شراكته الحصرية مع متجر الإلكترونيات الرائد في الكويت «بست اليوسفي». ولهذا الشهر، يقدم البنك لعملائه فرصة شراء جهاز WiFi ـ 128GB ـ IPAD8 بسعر منافس، وذلك يوم الاثنين الموافق في 25 يناير 2021 ولمدة 24 ساعة فقط.

ويمكن لعملاء البنك الحصول على هذا العرض فقط أثناء قيامهم بعملية الشراء عبر الموقع الإلكتروني لشركة «بست اليوسفي»، أو من خلال تطبيق الهاتف المحمول.

وباعتباره البنك الوحيد في الكويت الذي يقدم مثل هذا العرض المميز، سيقوم بنك برقان أيضا بالإعلان عن العرض الحصري بسعره الخاص على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك في نفس يوم العرض.

.. ويتوّج 5 فائزين بسحب حساب «يومي»

أعلن بنك برقان عن أسماء الفائزين في السحوبات اليومية على حساب يومي، حيث فاز كل واحد منهم بجائزة 5000 دينار، وكان الحظ في هذه السحوبات من نصيب:

محمد شكيل أحمد خوخار، ياسمين وليد حسن عيد، محمد عبدالله علي، صابر ابراهيم لوكندوالا، أحمد عباس عبدالله الرئيس.

بالإضافة للسحب اليومي، يوفر البنك سحبا ربع سنوي لحساب «يومي» للفوز بجائزة نقدية بقيمة 125 ألف دينار، وللتأهل للسحوبات الربع سنوية يتعين على العملاء ألا يقل رصيدهم عن 500 دينار لمدة شهرين كاملين قبل تاريخ السحب، كما أن كل 10 دنانير تمثل فرصة واحده لدخول السحب، وإذا كان رصيد الحساب 500 دينار وما فوق، سوف يكون صاحب الحساب مؤهلا للدخول في كل من السحوبات اليومية والربع سنوية.

نظم ندوة افتراضية حول الفرص الاستثمارية المرتقبة في 2021

«المركز»: أسعار العقارات الخليجية جاذبة

نظم المركز المالي الكويتي (المركز) ندوة افتراضية بعنوان «رؤية المركز لعام 2021: الفرص والتوقعات»، والتي هدفت إلى مساعدة المستثمرين على الاستفادة من الفرص الجديدة والناشئة التي يحملها العام 2021، في ظل الاختلال الذي سببته جائحة «كوفيد ـ19».

وأوضح «المركز» في تقرير نشره بعد الندوة أن أداء الأسهم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2020 شهد تراجعا في بداية العام مع بدء الجائحة، إلا أن أسواق المنطقة تمكنت من التخلص من هذه البداية السلبية، وذلك على أثر جهود احتواء انتشار الفيروس بعد فترات الإغلاق وحظر التجول. كما أدت إعادة الفتح التدريجية للاقتصادات، والتطورات الإيجابية المتعلقة باللقاح إلى أن ينهي مؤشر S&P MENA العام 2020 بمكاسب سنوية بلغت 1,5٪.

وذكر التقرير أن التحسن في الأوضاع الجيوسياسية في دول مجلس التعاون الخليجي هو في صالح اقتصادات المنطقة والأسهم غير النفطية، حيث من المتوقع أن تؤدي إعادة فتح الحدود إلى زيادة حجم التجارة، وهو ما يمكن أن يكون إيجابيا بالنسبة لأسهم المصارف، التي تعد بمنزلة المعيار للاقتصاد بشكل عام في دول الخليج.

وقد أبقى «المركز» على توقعاته الإيجابية لعام 2021 لأسهم المنطقة، باعتبار أن الأسواق سيتم دعمها من خلال تحسين أرباح الشركات، والتعافي الاقتصادي من التباطؤ الناتج عن جائحة فيروس كوفيد ـ19، متوقعا أيضا أن تنتعش اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الحالي، مع توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,6٪، و3,1٪ في 2022 مرتفعا من 6,6٪ في عام 2020، مدفوعا بارتفاع إنتاج النفط، وتحسن الأنشطة الاقتصادية. ومن المرجح أن تعود اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول 2023.

وقال تقرير «المركز» أن الأوضاع الناجمة عن فيروس «كوفيد ـ19» وانخفاض أسعار النفط أثرت على الطلب في المنطقة، وذلك من خلال التأثير على قطاعات الأعمال وعودة الوافدين إلى بلادهم. كما تأثرت القدرة والرغبة في الإنفاق.

وفي قطاع العقارات بدول مجلس التعاون الخليجي، كان هناك تراجع في عمليات التحصيل والإشغال، ومعدلات الإيجار والتقييم.

ومع ذلك، أشار التقرير إلى وجود عدة فرص في القطاع العقاري في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، موضحا أن أسعار العقارات في المنطقة حاليا تعتبر عند مستويات جاذبة.

ومع اقتراب دورة السوق من أدنى نقطة لها، أوضح تقرير «المركز» أن الوقت اليوم يعد ملائما للاستثمار في الأصول المتعثرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في العقارات المدرة للدخل يدر توزيعات نقدية شهرية، علاوة على الاتجاه التصاعدي المحتمل من الدخول في سوق العقارات في المرحلة الحالية من الدورة.

ومن المتوقع أن تستقر النظرة المستقبلية لعام 2021 في سوق العقارات في دول مجلس التعاون الخليجي على مدى الـ 6ـ12 شهر القادمة. كما من المرجح أن يتبع ذلك انتعاش يمثل بداية دورة جديدة.

وفي الكويت، يمكن أن يسهم النشاط المستقر للعقارات السكنية، والتحسن في القطاعات التجارية والاستثمارية على خلفية الانتعاش في بيئة الأعمال، في دعم هذا القطاع.

وبالنسبة للعقار الدولي (في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا) قال «المركز» انه طوال 2020، انعكست التحولات الهيكلية والتأثير الناجم عن جائحة فيروس كوفيد ـ19 بشكل كبير على القطاع العقاري. ففي الوقت الذي استفادت بعض القطاعات الفرعية من تجاوب السياسات للجائحة، إلا أن الإغلاق والتباعد الاجتماعي أضعفا البعض الآخر من القطاعات.

وفيما يتعلق بالفرص، فقد أوضح تقرير «المركز» أن التأثير على أنشطة البيع بالتجزئة والمكاتب يبدو هيكليا، في حين أن التأثير على قطاع الفنادق والضيافة يبدو عابرا، حيث من المتوقع أن يعود الطلب إلى مستويات 2019 خلال السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة. ومن الممكن أن يحقق القطاع عوائد من رقمين، مع عودة الطلب إلى المستويات التاريخية. وتتوافر حاليا عدة فرص للحصول على أصول بخصومات أو بأسعار أقل من تكلفة الاستبدال نظرا للتحديات التي مازالت تسفر عنها الجائحة.

وبالنظر إلى التوقعات للعام 2021، رجح تقرير «المركز» أن يستمر الكثير من الاتجاهات التي ظهرت في 2020. وفي حين أنه من المتوقع استمرار الأداء الإيجابي لقطاع العقار الصناعي والسكني، إلا أن قطاعي الضيافة والعقارات المكتبية قد يستغرقا وقتا حتى يتعافيا. وقد لا يتعافى قطاع التجزئة إلى مستويات ما قبل الجائحة، نظرا لاكتساب قطاع التجارة الإلكترونية زخما كبيرا حاليا.

تتعلق بتدريب عدد من الكويتيين بكلية التمريض التابعة للهيئة

«نفط الكويت» توقّع مذكرة تفاهم مع «التطبيقي»

في إطار سعيها لتكويت العمالة في مستشفى الأحمدي التابع لها، وقعت شركة نفط الكويت مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وذلك لتدريب عدد من الطلبة الكويتيين في كلية التمريض التابعة للهيئة.

وقالت الشركة في بيان صحافي، ان حفل التوقيع أقيم في المقر الرئيسي للشركة بمدينة الأحمدي أمس، بحضور الرئيس التنفيذي للشركة عماد سلطان، والمدير العام للهيئة بالإنابة د.جاسم الأنصاري، إضافة إلى عدد من المسؤولين من الجانبين.

عماد سلطان ود.جاسم محمد الأنصاري عقب توقيع الاتفاقية

وتنص بنود هذه المذكرة على تدريب عدد من الكويتيين في كلية التمريض التابعة للهيئة ليتم توظيفهم بمستشفى الأحمدي التابع لشركة نفط الكويت بمجرد استكمال برنامجهم التعليمي، وذلك وفقا لاحتياجات المستشفى وضمن شروط الشركة الخاصة بالتدريب.

وبمقتضى الاتفاقية، سينسق الجانبان معا لقبول عدد من خريجي الثانوية العامة (القسم العلمي) من الجنسين وابتعاثهم لدراسة التمريض في الهيئة، وسيقوم الطرفان بإجراء المقابلات الشخصية للطلبة المسجلين في التخصص قبل التحاقهم بالدراسة في برنامجي الدبلوم (الذي يدوم 3 سنوات) والبكالوريوس (4 سنوات)، علما أن هذه الاتفاقية ستكون سارية المفعول منذ تاريخ توقيعها ولمدة 5 سنوات قابلة للتمديد.

..وتمدد عقد تزويد أيدٍ عاملة لعمليات الشركة البحرية بـ 3,4 ملايين دينار

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» أن الجهاز المركزي للمناقصات العامة وافق في اجتماعه الأخير على الطلب الذي تقدمت به شركة نفط الكويت لتمديد عقد تزويد أيد عاملة فنية متخصصة لعمليات الشركة البحرية المبرم مع شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن بمبلغ إجمالي قدره 3,4 ملايين دينار، وذلك لمدة سنة تبدأ من 31 يناير الجاري وحتى 1 فبراير 2021 وبنفس الشروط والأسعار، وذلك لحين الانتهاء من إجراءات طرح المناقصة الجديدة.

كما وافق الجهاز للشركة على إصدار الأمر التغييري الثاني دون أي تكلفة إضافية على العقد بزيادة مبلغ إجمالي قدره 2,5 مليون دينار وبنسبة 3,56٪ من قيمة مناقصة العقد الخاص بتنفيذ أعمال خارجية حول مرافق الإنتاج الجوراسية في مناطق شمال الكويت.

إلى ذلك، وافق الجهاز على طرح المناقصة الخاصة بتقديم خدمات الوقاية الكاثودية.

صمود سوق السندات والصكوك الخليجية

ذكر تقرير «المركز» أن سوق السندات والصكوك في منطقة الخليج أثبت قدرته على الصمود في ظل حالة عدم اليقين نتيجة للطلب المحلي. وقال التقرير إن فترة عدم اليقين التي استمرت لمدة عام بسبب الجائحة، كان لها تأثير أيضا على أسواق الدخل الثابت العالمية والإقليمية. ورغم تراجع مؤشرات الدخل الثابت في جميع أنحاء العالم خلال مارس 2020، إلا أن الانتعاش كان سريعا، وسرعان ما تعافت معظم المؤشرات لتتجاوز مستويات ما قبل الجائحة.

ومن حيث النمو الاقتصادي، توقعت وكالة ستاندرد آند بورز انتعاشا اقتصاديا متواضعا لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2021ـ2023، مع نمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 2,5٪، بعد انكماش بنحو 6٪ في 2020.

ومن المتوقع أن تصبح أسواق السندات الخليجية فئة أصول جاذبة خلال 2021، وأن توفر عائدا للمستثمرين باستحقاقات ومستويات مخاطر ائتمانية مقبولة. كما من المتوقع أن يبلغ عائد سندات الخزانة الأميركية لمدة 10 سنوات 1٪ ـ1,25٪ بسبب التزام الاحتياطي الفيدرالي بالحفاظ على سياسة سعر الفائدة معلقة.